

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٦٩

الثلاثاء، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كنوزين
	الأرجنتين السيد ميورال
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آدشي
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيغا
	الدانمرك السيدة لوج
	رومانيا السيد دومترو
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد مراكادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد فندريك
	اليابان السيد كتاوكا
	اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-32190 (A)

* 0532190 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس أنني

تلقيت رسالتين من ممثلي كوت ديفوار ونيجيريا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جانغوني - بي (كوت ديفوار) والسيد اديكاني (نيجيريا) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، وبناء على التفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وافق المجلس على توجيه دعوة إلى معالي السيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا.

باسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد

عزيز باهاد.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد باهاد (جنوب

أفريقيا) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/186،

التي تتضمن التقرير المحلي الرابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى وجود نسخ من

الرسالة المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، والتي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2005/270.

أعطي الكلمة الآن للسيد عزيز باهاد، نائب وزير

خارجية جنوب أفريقيا.

السيد باهاد (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

شكراً لكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم بعثة الاتحاد الأفريقي للوساطة إلى إحاطة مجلس الأمن بشأن الحالة في كوت ديفوار.

وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ أبلغنا مجلس الأمن

بالجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي للمساهمة في تنفيذ عملية السلام في كوت ديفوار (انظر S/PV.5152). وفي تلك المناسبة، أبلغنا المجلس أيضاً بأن وسيط الاتحاد الأفريقي، وهو الرئيس مبيكي، سيعقد اجتماعاً هاماً مع زعماء كوت ديفوار في بريتوريا بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ويسعدنا أن نبغكم بأن الاجتماع قد عُقد في الوقت المقرر له واستمر لمدة ثلاثة أيام. وحضر الاجتماع الرئيس غباغبو، والرئيس السابق بيدي، ورئيس الوزراء السابق أواتارا، والأمين العام للقوات الجديدة سورو، ورئيس الوزراء ديارا. وقد حضر معهم جميعاً كبار القواد والمستشارون والمسؤولون.

وتليفزيون كوت ديفوار، ويوافق على أن برامج محطات الإذاعة والتلفزيون يجب أن تغطي أراضي كوت ديفوار بأكملها. ثامنا، ناقش الاجتماع الانتهاء من اعتماد المادة ٣٥ من دستور كوت ديفوار. وفي ذلك الصدد، طُلب إلى الوسيط أن يحدد هذا الأمر بعد إجراء مشاورات مع رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة.

واسمحوا لي الآن أن أشير بإيجاز إلى بعض التقدم الذي تحقق منذ توقيع اتفاق بريتوريا.

في ما يتعلق بالموضوع الهام جدا المتعلق بالمادة ٣٥، تم تقديم الرسالة التي تحدد قرار الوسيط بشأن تلك المادة إلى مجلس الأمن مشفوعة بطلب من الوسيط بتأييد محتوياتها وتعميمها بوصفها وثيقة للمجلس. وجوهر هذا القرار هو أنه يمكن للرئيس غباغبو، بعد إجراء مشاورات مع رئيس الجمعية الوطنية والمجلس الدستوري في كوت ديفوار، أن يستخدم المادة ٤٨ من الدستور، التي تسمح للمجلس الدستوري بقبول مؤهلات المرشحين الذين ستقدمهم الأحزاب السياسية الموقعة على اتفاق ليناس - ماركوسيس. وحالما يتم قيام الوسيط بإبلاغ ذلك القرار إلى زعماء كوت ديفوار، يشرك الرئيس غباغبو القاعدة العريضة من مواطني كوت ديفوار للحصول على تأييدهم لذلك القرار. وقد وافق الرئيس مبيكي على ذلك النهج.

وأجرى الرئيس غباغبو حملة من المشاورات مع مجموعات الشباب والاتحادات العمالية ومجموعات النساء وزعماء القبائل وأعضاء البرلمان والجنود، ضمن آخرين، بغية مناقشة اتفاق بريتوريا وقرار الرئيس مبيكي. وكانت تلك العملية ذات طابع تنويري، إذ وفرت المحفل اللازم للتعبير عن مختلف الآراء، وذلك يمكن أي يُفيد العملية الديمقراطية في كوت ديفوار. وتفيد الرسالة الأساسية الصادرة عن جميع تلك المجموعات بأن الرئيس غباغبو ينبغي أن يستخدم

وتمخّض عن ذلك الاجتماع، الذي استمر ثلاثة أيام، اتفاق بريتوريا الذي قدمه الوسيط إلى المجلس، وطلب تأييده وتعميمه بوصفه وثيقة رسمية لمجلس الأمن. وبدون شك يمثل اتفاق بريتوريا أملا جديدا لشعب كوت ديفوار - الذي يتوق منذ أمد بعيد إلى عودة السلام والاستقرار إلى بلده - ويبين حاجة جديدة ملحة إلى تنفيذ التعهدات التي قُطعت من قبل.

وقد عقد اجتماع بريتوريا في جو ودي ومريح للغاية. ورأس الرئيس مبيكي الاجتماع وشارك بنشاط في المناقشات. وفي بعض الأحيان، اغتنم زعماء كوت ديفوار الفرصة لإجراء مناقشات في ما بينهم حول بعض المواضيع المتعلقة منذ وقت طويل والمثيرة للجدل. وكان ذلك إنجازا هائلا في حد ذاته، لأن هناك أطرافا لم تسنح لها الفرصة لتبادل الآراء منذ وقت طويل.

وبعض المجالات الرئيسية التي يشملها اتفاق بريتوريا تتضمن ما يلي. أولا، الإعلان المشترك عن إنهاء الحرب، والذي تعلن فيه الأطراف الموقعة على الاتفاق وقفها جميع الأعمال العدائية في بلدها فورا وبشكل نهائي. ثانيا، نزع سلاح المليشيات وتفكيكها في جميع أنحاء البلد. ثالثا، نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج التشكيلات المسلحة الأمر الذي يؤدي إلى إقامة جيش واحد لكوت ديفوار بأكملها. رابعا، ضمان الأمن في المنطقة التي تخضع لسيطرة القوات الجديدة. خامسا، قبول خطة الأمن الخاصة بوزراء القوات الجديدة في حكومة المصالحة الوطنية. سادسا، التزام الأطراف الموقعة بأن تعدّل تشكيل وتنظيم وعمل اللجنة الانتخابية المستقلة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالشفافية بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وهنا يجب أن نشير إلى أن الأطراف طلبت إلى الوسيط أن يسعى للحصول على مساعدة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية. سابعاً، ينوه الاتفاق بالدور المهم لوسائل الإعلام، ولا سيما إذاعة

وفي ما يتصل بتعديل التشريعات، بدأ مجلس الوزراء بإجراء المداولات بشأن التعديلات الضرورية لضمان أن تتفق القوانين التي تم اعتمادها مع اتفاق ليناس - ماركوسيس، ومع قرار الوسيط في ذلك الصدد.

وفي ما يتعلق بمسألة مشاركة وزراء القوات الجديدة في حكومة المصالحة الوطنية، يسعدنا أن نلاحظ أن عددا متزايدا من وزراء القوات الجديدة قد عادوا إلى أبيدجان لتولي مسؤولياتهم الوزارية، بما في ذلك حضور اجتماعات حكومة المصالحة الوطنية. وتعمل الوحدة المتخصصة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالاشتراك مع الوساطة، على وضع تدابير إضافية للسيد سورو تهدف إلى ضمان عودته إلى أبيدجان لكي يضطلع بمسؤولياته الوزارية.

أنتقل الآن إلى مسألة تدريب بعض الوحدات لتوفير حماية شخصية للوزراء. وفي محاولة للمساهمة في استئناف عمل حكومة المصالحة الوطنية، اضطلعت الوساطة، على نفقتها الخاصة، بتدريب وحدات الحماية الشخصية لكل وزراء القوات الجديدة. وسيجري هذا التدريب في جنوب أفريقيا على مدار ستة أسابيع، ابتداء من ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. وسيكون برنامج التدريب مفتوحا أمام من يقومون بالحماية من الجنوب ويصل عددهم الإجمالي إلى ١٣٥ فردا تقريبا. ونعتقد أنه من المهم أن تضع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار طرائق لاستكمال ذلك الجهد.

أما بالنسبة لدور وسائط الإعلام، فإن مؤسسة إذاعة وتلفزيون كوت ديفوار قد خفضت من بث التقارير السلبية وبدأت بإذاعة تقارير إيجابية حول اتفاق بريتوريا وتنفيذه. ومن المأمول أن تشهد الحالة مزيدا من التحسن حالما تكتمل التعديلات، وفقا لما هو متوخى في اتفاق بريتوريا. وهناك جهود تبذل لشراء المعدات التقنية من أجل تحديث النظم

المادة ٤٨، لصالح السلام، بغية تعديل الدستور كما قرر الوسيط. ومن المتوقع أن يدلي الرئيس غباغبو قريبا ببيان بشأن المادة ٣٥.

أما في ما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن رؤساء أركان القوات المسلحة الوطنية في كوت ديفوار والقوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة اجتمعوا في يوم الخميس المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وفقا لما اتفق عليه في اتفاق بريتوريا. وصحب رئيس الوزراء عدد من الوزراء الذين حضروا هذه المناسبة. وصدر بلاغ في نهاية الاجتماع بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، يؤيد قرار بريتوريا بتجديد الاتصال في ما بين الجانبين فضلا عن سحب الأسلحة الثقيلة من خط الجبهة وتحديد تاريخ ١٥ أيار/مايو بوصفه تاريخا لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعقد رؤساء الأركان، منذ ذلك الحين، عدة اجتماعات - بعضها في الشمال والبعض الآخر في الجنوب - للتوصل إلى سبل تنفيذ الالتزامات التي قطعت في بواكي. وبدأ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإزالة الأسلحة الثقيلة من خط الجبهة بدءا من ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونعتقد أن ذلك التطور - الذي يمثل في حد ذاته بداية تكامل البلد - قد حظي بتأييد كبير من السكان وولّد ثقة جديدة بعملية السلام.

وكجزء من الإسهام في عملية السلام، دعت قوات الدفاع الوطنية في جنوب أفريقيا رؤساء الأركان إلى بريتوريا لكي تتشاطر معهم خبرتنا في إدماج القوات المسلحة. ونأمل أن تعزز تلك الخطوة التعاون المتزايد بين هؤلاء الضباط. ووصل رؤساء الأركان، الذين صحبهم خمسة من كبار الضباط من كل جانب، إلى بريتوريا صباح اليوم وسيشرعون في إجراء المناقشات في وقت ما من هذا اليوم.

الانتخابات وتنفيذها على حد سواء. وسيجري فوراً وضع هذا الهيكل وسيكون من المطلوب التدخل مع السلطات الإيفوارية المعنية عند الضرورة.

وبخصوص قضية الأمن، يلتزم الزعماء الإيفواريون المساعدة في ثلاثة مجالات يؤيدها الوسيط أيضاً.

أولاً، من الضروري حماية مواقع تجمع القوات الجديدة. وسيكون مجلس الأمن بحاجة إلى دراسة نشر قوة خاصة برعاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى الاضطلاع بتلك المهمة. إن وجود هذه القوة سيساهم في بناء الثقة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تعد حاسمة للانتقال السلمي في كوت ديفوار.

ثانياً، يطلب الإيفواريون - ويتفق الوسيط معهم - أن يتم توفير المساعدة في توظيف وتدريب ونشر شرطة قوامها ٦٠٠ فرد في الشمال، لتجنب حدوث فراغ أمني حالما تنتقل القوات الجديدة إلى مناطق التجمع. ومن المتوخى في اتفاق بريتوريا أن يتلقى الـ ٦٠٠ فرد تدريبات خاصة بتجربتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وسيتلقى أفراد الشرطة الجدد التدريب من عملية الأمم المتحدة وسيعملون تحت توجيهات قوات الأمم المتحدة. وبعد استعادة الشرطة مهامها الطبيعية في الشمال، سينقل أفراد الشرطة الجدد إلى أكاديمية الشرطة والدرك لمزيد من التدريب.

ثالثاً، المساعدة من الأمم المتحدة مطلوبة لترع سلاح المليشيات. وتوفر لدى الأمم المتحدة الخبرة المطلوبة لمساعدة رئيس الوزراء في تحقيق ذلك الهدف.

إن النجاح في تلبية تلك المطالب لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد للتصرف ودعم التطورات بحزم وعجالة بالقيام، أولاً، بتعديل ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتخدم آلية مراقبة الانتخابات وتدعم نزع سلاح المليشيات؛ وثانياً، زيادة قدرة

و ضمان التغطية الكاملة للبلد من قبل إذاعة وتلفزيون كوت ديفوار.

واسمحوا لي الآن أن أتناول التقدم المحرز في بعض المطالب التي نود أن نتقدم بها إلى مجلس الأمن. هناك مجالان أساسيان طلب فيهما زعماء كوت ديفوار إلى الأمم المتحدة، عن طريق مجلس الأمن، تقديم المساعدة العاجلة لهم. وهذان المجالان يشتملان الانتخابات والأمن.

وكما ذكرنا في عرضنا في آذار/مارس، فإن أي حالة يطول فيها الصراع، مثل الصراع الجاري في كوت ديفوار، تسفر دائماً عن حالة من عدم الثقة العميقة بين الأطراف السياسية. ويتشكل طلب المساعدة من الأمم المتحدة على أساس الحاجة إلى ضمان توفير الثقة بينما يقوم شعب كوت ديفوار باتخاذ الخطوات الأخيرة صوب إجراء الانتخابات في ظل بيئة سالمة وآمنة. وتعتزم جميع الأطراف في كوت ديفوار إجراء الانتخابات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويؤيد الاتحاد الأفريقي والوسيط ذلك الرأي ويأملان في أن تكون الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بدورها في الإسهام في تحقيق تلك النتيجة.

وفي ما يتعلق بمسألة الانتخابات، فقد التمسست القيادة الإيفوارية من الوسيط، بموجب اتفاق بريتوريا، أن يطلب إلى الأمم المتحدة أن تنشئ هيكلًا محايداً من شأنه أن يساعد الإيفواريين أثناء الفترة الانتخابية بأكملها. ومن المتوقع أن يساعد هذا الهيكل اللجنة الانتخابية الإيفوارية المستقلة، وكذلك المجلس الدستوري، في تولي مهامهما، من دون أن يكون جزءاً من الهيئتين.

وسيساعد الهيكل المحايد الذي تنشئه الأمم المتحدة أيضاً، في سياق اتفاق ليناس - ماركوسي، في عملية تبسيط إصدار وثائق الجنسية ومنح بطاقات الهوية. ومن المؤمل أن يتمكن الهيكل من المساعدة في صياغة سياسات وخطط

وهذه شهادة على التزام الاتحاد الأفريقي، وخصوصا بعثة الوساطة التي أوفدها، بالسلام والاستقرار في كوت ديفوار.

تؤيد نيجيريا ما جاء في الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها السيد بهاد قبل قليل، وتعرب، في ذلك الصدد، عن امتنانها للرئيس مبيكي على الجهود التي بذلها وعلى التزامه بالسلام الذي أسفر عن اتفاق بريتوريا، وهذا أمر مفرح حقاً. إن تلك الجهود تدل على إيمان لا يتزعزع بقدرة الاتحاد الأفريقي على إيجاد حل سلمي للصراع في كوت ديفوار.

والاتفاق الأخير الذي وقعت عليه في بريتوريا كل الأطراف في الصراع يمثل معلماً هاماً على طريق جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. ونرحب بإعادة تأكيد الأطراف في الصراع على التزامها بالعملية السلمية، حسبما تنص عليه الاتفاقات السابقة، عنيت اتفاق ليناس ماركوسي واتفاقي أكرا الثاني والثالث. ونلاحظ أيضاً أنها تعهدت بمتابعة وتنفيذ خارطة الطريق التي رسمها وسيط الاتحاد الأفريقي وتبناها الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن التزامها بانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. فضلاً عن ذلك، وافقت الأطراف بموجب الاتفاق على أن

”تعلن رسمياً الوقف الفوري والنهائي لكل الأعمال القتالية وإنهاء الحرب في كل شبر من أراضي البلد“.

تلك في الواقع تعهدات مهمة التزمت بها الأطراف بملء حريتها.

ولا شك أن الاتفاق يعالج أي ثغرات متبقية في الاتفاقات السابقة. ولترسيخ ذلك يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات ملموسة. أولاً، يجب على قادة شتى الأطراف في الصراع أن يتجاوزوا مجرد التوقيع على الوثيقة. عليهم أن يظهروا صفات زعامة عملية، بما في ذلك الإرادة السياسية

العملية على الاضطلاع بالمهام الإضافية المنبثقة من اتفاق بريتوريا؛ وثالثاً، المشاركة بنشاط في وظائف الشرطة في الشمال أثناء الفترة الانتقالية؛ ورابعاً، توفير التمويل الكافي والفوري لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ختاماً، اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إننا نشكر المجلس على إتاحة الفرصة لنا للإدلاء بإحاطة إعلامية عن عملية السلام في كوت ديفوار. وبوصفنا الطرف الوسيط، فإننا عازمون على كفالة أن تجري الانتخابات في الموعد المتفق عليه، ونهيب بمجلس الأمن أن يتخذ كل القرارات والخطوات الضرورية لتحقيق ذلك الهدف.

ونحن على ثقة بأننا سنتمكن، بالعمل معاً، من مساعدة الشعب الإيفواري في سعيه إلى وضع حد للأزمة السائدة في بلده. ويقف الاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد للعمل بيد واحدة مع المجلس لكفالة أن نحقق هذه النتيجة لمصلحة الشعب الإيفواري.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أدكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس أولوسينغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا، بشأن مسألة بعثة وساطة الاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار. ويسرني أن تنعقد هذه الجلسة تحت رئاسة الصين، البلد الذي تتمتع معه نيجيريا بعلاقات متينة جداً.

اسمحوا لي أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، السيد عزيز بهاد، على تقريره المفصل جداً والحافل بالمعلومات. وإنه لمن دواعي الامتنان أن يمثل السيد بهاد أمام المجلس للمرة الثانية في غضون ٣٠ يوماً.

التعويل على المجلس من أجل تقديم مزيد من الدعم في الأشهر القادمة.

ولبلوغ تلك الغاية، نحبب بالمجلس أن يدعم جهود الاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار بأن يتبنى اتفاق برتوريا والحكم الصادر بشأن المادة ٣٥ من الدستور الإيفواري، وهي نقطة الخلاف الرئيسية في الصراع. إن اتخاذ المجلس موقفا صريحا سيتمشى مع واقع أن الأطراف وافقت على التقيد بذلك الحكم من الاتحاد الأفريقي.

ومن الضروري أيضا للمجلس أن ينظر في إجراء استعراض عاجل للولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفي توسيعها، كي يتسنى لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف بموجب الاتفاق. وهذه ستتضمن الالتزام بتقديم موارد إضافية وسوقيات تتناسب مع الحالة في الميدان.

ومن شأن هذه الموافقة من جانب المجلس أن تخدم قضية السلام، حتى يتسنى أن تركز إحاطة الاتحاد الأفريقي الإعلامية التالية على ما تم إنجازه، وليس على حدوث انتكاسة لعملية السلام بسبب عدم جدوى وجود الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في ألا يضيع المجتمع الدولي بصفة عامة هذه الفرصة لوقف الأزمة في كوت ديفوار وعكس مسارها. ونحن على ثقة بأن خطورة الحالة سيقابلها عمل متناسب من المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلدي.

السيد دي لا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكر السيد عزيز باهاد، نائب وزير الخارجية في جنوب أفريقيا، والسيدة موحانكو غومي على استجابتهما مرة ثانية لدعوة المجلس إلى إحاطتنا علما بشأن الحالة في كوت ديفوار. كما أود أن أشكر زميلنا من

لتقبل المواقف المعارضة. ويجب عليهم أيضا أن يبدوا الاستعداد، عند الضرورة، لتقديم التوضيحات في سبيل الصالح العام. إن شعب كوت ديفوار الذي طالت معاناته يجب ألا يضطر بعد الآن إلى دفع ثمن الخلافات السياسية بين الأطراف.

ونؤمن بأن اتفاق برتوريا يفسح أمام القيادة الإيفوارية فرصة للبرهان على التزامها الذي كررته مرارا بخدمة مصالح أبناء وطنها عن طريق كفالة التنفيذ الأمين لأحكام الاتفاق. ويتعين على تلك القيادة أيضا أن تحشد الدعم على مستوى القاعدة الشعبية لجهود السلام هذه.

ثانيا، وجود الأمم المتحدة في كوت ديفوار يجب أن يتعزز ويصبح أكثر بروزا في كل أرجاء البلد. وهذا سيقوي الثقة بين الأطراف ويحسن كذلك من تصور عامة الناس لثأمة وفعالية أصحاب الخوذ الزرق.

ثالثا، تنفيذ برنامج جيد التمويل لترح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيغني السكان، لا سيما الشباب، عن اللجوء إلى العنف ويسر اندماجهم في الوسط السياسي المعتدل للحياة الإيفوارية.

رابعا، لا تزال كوت ديفوار، في هذا الوقت الحرج، تتطلب الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك جيرانها، لكفالة نجاح الاتفاق. وأود أنؤكد لكم، السيد الرئيس، أن بلدان منطقتنا، بدورها، وقد قدمت بعثة الوساطة الأفريقية في كوت ديفوار برهانا جليا على ذلك، عاقدة العزم على تنسيق ذلك الدعم.

لقد برهن مجلس الأمن في الماضي على اعترامه دعم المبادرات الإقليمية للحل السلمي للأزمات في أفريقيا. لذلك تتقدم نيجيريا بتحيات حارة إلى المجلس في ذلك الصدد، لا سيما على اتخاذه القرار بشأن كوت ديفوار وكذلك على إنشاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وسنواصل

مفتوحة للجميع، ومتسمة بالشفافية، وأن تجري وفقاً للجدول الزمني المحدد في الدستور الإيفواري.

وقد لاحظنا بالفعل بعض بوادر إيجابية منذ ٦ نيسان/أبريل. ونرى أن المناقشات المبدئية بين رئيسي أركان القوات الحكومية والقوات الجديدة حول بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جرت على نحو إيجابي. وقد استؤنف الحوار، ولا بد من أن يستمر، وأن يؤدي إلى تجديد فعال لعمليات التخزين ونزع السلاح. وقد جرى بالفعل سحب الأسلحة الثقيلة من الخطوط الأمامية. وهذا تقدم ملموس، بالنظر إلى الجو السائد منذ فترة لا تبلغ الشهرين. ويجب أن يتخذ الرئيس غباغبو خاصة في وقت قريب جداً قراراً فيما حكم به الرئيس مبيكي بشأن تعديل المادة ٣٥ من الدستور. وستكون لهذا القرار الذي يتخذه رئيس دولة كوت ديفوار أهمية حاسمة، ونترقبه باهتمام. ونرجو بشدة أن يجعل في الإمكان بصفة نهائية اجتياز إحدى العقبات الرئيسية. ويجب في الوقت ذاته أن تبدأ عملية نزع السلاح في إحراز تقدم، مما سيشكل علامة واضحة على أن كوت ديفوار تجد طريقها من جديد.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن المجلس يجب أن يبدل اليوم قصارى وسعه لدعم الجهود التي يبذلها الرئيس مبيكي ولمساعدة الأطراف الإيفوارية على النجاح في صنع السلام. فماذا ينبغي أن نفعل إذن؟ من ناحية، كما أخبرنا السيد باهاد لتوه، ينبغي أن يواصل المجلس رصد الوثائق لاحترام الالتزامات المقطوعة في بريتوريا بحضور الرئيس مبيكي. ويجب أن يكون المجلس يقظاً، فهكذا دوره.

ثانياً، خلال الأيام المقبلة، ينبغي أن يجدد المجلس ولاية القوات غير المنحازة. وسيقدم وفدي مشروع اقتراح في هذا الشأن هذا الأسبوع. ويجب أن يضطلع المجلس بمسؤولياته وأن يسند إلى الأمم المتحدة تكليفاً واضحاً بأن

نيجيريا على البيان الذي أدلى به نيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي.

في جلستنا الـ ٥١٥٢، المعقودة يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، ذكرت الأسباب التي تجعل تطور الحالة في كوت ديفوار مثيراً لقلقنا. واليوم تشمل رسالتي نبذة من الأمل. والواقع أن الاتفاق الموقع في ٦ نيسان/أبريل في بريتوريا من جانب الأطراف الرئيسيين في الأزمة الإيفوارية يفتح الطريق أمام أمل جديد، ويتيح فرصة أخرى لعملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار. ولن أتكلم عن الأحكام الرئيسية بهذا الاتفاق، لأنها الآن معروفة للجميع وقد استمعنا من فورنا لإحاطة إعلامية في هذا الصدد من نائب وزير الخارجية باهاد. وسأكتفي بالتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، أرحب بالجهود الناجحة التي يضطلع بها الرئيس ثابو مبيكي، الذي كان لالتزامه الشخصي أهمية حاسمة. وتعرب فرنسا عن سرورها للدور الرئيسي الذي يقوم به، وسيظل يؤديه، لمساعدة كوت ديفوار على الخروج في النهاية من المأزق الحالي البالغ الخطورة الذي تجد نفسها فيه.

ثانياً، ينبغي الإشارة إلى أن اتفاق بريتوريا مكمل لاتفاقيين سابقين، هما اتفاق ليناس - ماركوسي، واتفاق أكرا الثالث. كما أنه ينص، وأحياناً بالتفصيل، على بعض النقاط الرئيسية في عملية المصالحة. ويخطر لي، على سبيل المثال، التشريع المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة. وبعبارة أخرى، فإن خارطة الطريق التي تؤدي بالأطراف الإيفوارية إلى التوصل لتسوية نهائية لجميع أوجه الأزمة هي اليوم شديدة الوضوح وخالية من الغموض.

ثالثاً، من الآن فصاعداً يتوقف كل شيء على التنفيذ الفعال للاتفاق. ونرجو أن تمثل الأطراف الإيفوارية لجميع التزاماتها التزاماً كاملاً هذه المرة، وأن تكون الانتخابات

المبرر سابقا لتعزيزات البالغ قوامها ٢٠٠ ١ فرد هو الحالة الأمنية المتدهورة. فكيف نعدل الآن توقعاتنا بالنظر إلى اتفاق بريتوريا؟ وكيف ستؤثر المهام الرئيسية لتعزيزات كما تم تحديدها على أعداد الانتشار وطابعه؟ بل وكيف ندرج في حساباتنا أولويات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراء الانتخابات؟ سيكون من الأمور الطيبة أن نعرف أكثر ما يمكن، وبأسرع ما يمكن، عن الجدول الزمني لهذا الانتشار الإضافي الضروري وعن تقسيم الأدوار بين القوتين الموجودتين في كوت ديفوار.

وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من الأمور الطيبة للغاية تحديد موعد، هو ١٥ أيار/مايو، للبدء فيها. فترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من العوامل الرئيسية في بناء السلام في أي مكان، ولكن بصفة خاصة في كوت ديفوار. كما أنهما من الأهمية بمكان لتنفيذ اتفاق بريتوريا، وهو شرط مسبق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن الضروري أن تكون هناك خطة موضوعية على أساس خبرة وتجارب جنوب أفريقيا، ولكنها تتجاوز ذلك لكي تتضمن جدولاً زمنياً وأهدافاً. وبطبيعة الحال سيكون الأمر الأساسي هو التنفيذ.

أما فيما يتعلق بالانتخابات، فبال تأكيد نحن جميعاً نؤيد إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أسرع وقت ممكن. ومرة أخرى، نعتبر الخطوات المتخذة في سياق اتفاق بريتوريا حاسمة بالنسبة لهذا الهدف. وكما أوصى الرئيس امبيكي، فإنه يجب أن يسمح لكل المرشحين بأن يخوضوا الانتخابات الرئاسية وأن تجرى التعديلات القانونية اللازمة لتمكينهم من ذلك. وسيكون من المهم أيضاً أن تضع الأمم المتحدة معايير لقياس التقدم نحو الانتخابات. ومرة ثانية، سوف نتطلع إلى تلقي مشورة الأمانة العامة فيما يخص إنشاء الهيكل المحايد الذي يساعد الإيفواريين خلال المرحلة الانتخابية. إنهم ينتظرون ذلك منا. فكيف نستطيع أن نفعل ذلك وفقاً

تدعم تنفيذ جميع أحكام اتفاق بريتوريا. ولا غنى أيضاً عن توفير جميع الوسائل الضرورية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى تؤدي مهمتها بنجاح. ويعني هذا أن تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إضافة إلى طلبات الأمين العام المتعلقة بالأمن في أبيدجان، من شأنه أن يمكن من دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراء انتخابات نزيهة.

وأمام كوت ديفوار اليوم فرصة لسلوك الطريق المؤدي إلى السلام والمصالحة. ويجب أن نغتنم جميعاً هذه الفرصة. لذلك فإن من دواعي سرورنا أن نلاحظ بيننا اليوم السيد بيير شوري، الممثل الخاص الجديد للأمين العام لكوت ديفوار. ونهنته على تعيينه، ويسرنا أن نراه يباشر بالفعل مهمته الشاقة. ونحن نرجو له كل التوفيق في رسالته الهامة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد باهاد على إحاطته الإعلامية، وممثل نيجيريا على الملاحظات التي أبدتها باسم الاتحاد الأفريقي.

ويمثل اتفاق بريتوريا والدور الشخصي الذي قام به الرئيس مبيكي في التوصل إلى هذا الاتفاق إنجازاً بالغ الأهمية وجديراً حقاً بكل التهئة من جانب المجلس. ونشجع جميع الأطراف المعنية الآن على التقدم بشكل عاجل صوب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، بل ننتظر منها ذلك. ولو أذنتم لي، فسأتناول المواضيع حسب العناوين الرئيسية ذات الصلة.

ففيما يتعلق بتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تحددت بوضوح شديد الميادين الثلاثة التي يطلب القادة الإيفواريون فيها المساعدة في مجال الأمن، وهي حماية القوات الجديدة، وتجنيد الشرطة، ونزع سلاح الميليشيات. وأرى أن ما يلزمنا الآن توصية مدروسة من إدارة عمليات حفظ السلام وإدخال العناصر السابقة في الحساب. فقد كان

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أرحب بنائب الوزير بهاد والوفد المرافق له. لقد قدم لنا إحاطة إعلامية قبل شهر حول بعثة الوساطة التي كلف الاتحاد الأفريقي بها الرئيس امبيكي في سياق الجهود المبذولة لتحقيق السلام في كوت ديفوار. ويسعدنا أن نرى السيد بهاد مرة ثانية هنا اليوم بعد إبرام اتفاق بريتوريا الذي فتح آفاقاً جديدة أما تسوية سلمية للأزمة المستمرة في كوت ديفوار منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشيد بالحكمة العظيمة التي تميز بها الرئيس امبيكي خلال بعثته.

إن اتفاق بريتوريا يتعامل مع جميع جوانب الأزمة، ونرحب بشكل خاص بحقيقة أنه حظي بتوافق الآراء حول مسائل حساسة وأساسية مثل نزع السلاح وحل المليشيات، والشروع في برنامج وطني لترفع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعضوية وعمل لجنة الانتخابات المستقلة، ومن ثم تنظيم الانتخابات. إن التنفيذ اللاحق لجميع الخطوات المتفق عليها سيكون حاسماً بالنسبة لمستقبل البلد، ونرحب ببيادر النوايا الحسنة التي قامت بها الأطراف في كوت ديفوار، والتي عبرت عن رغبتها في تحقيق السلام والتغلب على الخلافات. وقد تجلت هذه الرغبة بشكل خاص في موافقة الأطراف على الالتزام بالنائج التي يتوصل إليها الوسيط بشأن المسألة الشائكة المتعلقة بأهلية الترشيح في الانتخابات الرئاسية. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى تقديم التضحيات الضرورية لتمكين كوت ديفوار من الخروج من مصاعبها الحالية.

وخلاصة القول، وكما أكد الممثل الخاص للأمم المتحدة في كوت ديفوار، ينبغي لنا الآن نزع السلاح ليس بالنسبة للرجال فحسب، بل أيضاً بالنسبة للنفوس والقلوب ومكبرات الصوت والأقلام. ونأمل أن يعمل الخطاب الذي سيلقيه رئيس كوت ديفوار غداً على صون الأمل الذي يمثلته

لاحتياجاتهم ومن خلال الاستفادة من كل الخبرات الموجودة بحوزة الأمم المتحدة؟

لقد أكدت في مناسبات سابقة أنه ينبغي لنا أن نمضي قدماً في موضوع الجزاءات. وفي ضوء اتفاق بريتوريا لم تعد الجزاءات ذات أولوية، ولكن أبعادها كانت مهمة في تحريك الأطراف نحو المرحلة التي وصلنا إليها الآن. ولا أظن أنه ينبغي أن يكون هناك شك في أن المجلس يتوقع حدوث تقدم الآن، وقد واجهنا ما يكفي من العقبات في سبيل التقدم في كوت ديفوار، وبالتالي أصبح تنفيذ اتفاقي بريتوريا وليناس - ماركوسي وما سيليهما أمراً أساسياً بالفعل.

إن حفظ السلام يحتاج إلى وضع إطار شامل لاستراتيجية بناء السلام التي تتصدى لكل جوانب تلك السياسة. وضمن ذلك، نحتاج إلى استراتيجية متطورة لعملية حفظ السلام بحيث تحل مكائماً تدريجياً عمليات الشرطة التي يقوم بها الإيفوريون أنفسهم. إن اتفاق بريتوريا يقدم فرصة لتطوير تلك الاستراتيجية الشاملة المستندة إلى أهداف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتخابات. ومن المهم إلى حد كبير أن يعطينا ذلك استراتيجية خروج لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد كانت استراتيجية الخروج دائماً أساسية لأي عملية لنشر القوات العسكرية.

في الختام، أتفق تماماً مع السفير الفرنسي. ويتعين علينا الآن أن ندعم جهود الرئيس امبيكي والاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الإيفوارية. وبطبيعة الحال، فإن الوجه الآخر للعملة هو أن ننتظر من الأطراف الإيفوارية نفسها أن تتحمل مسؤولياتها وأن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. ونتطلع بقوة إلى العمل على صياغة مشروع قرار لاعتماده في أسرع ما يمكن، وأشارك زميلي من فرنسا في التعبير عن تميّزنا بالنجاح الكامل للسيد بيير شوري في جهوده.

المتحدة في كوت ديفوار وأن ننظر في مسألة دعم موظفيها ومواردها بحيث تتمكن من تأدية المهام الإضافية التي طلب منها أن تؤديها.

وبتحليل العوامل التي ميزت اتفاق بريتوريا عن الاتفاقات السابقة التي توصلت إليها الأطراف الإيفوارية، نجد أن أعمال المتابعة الوثيقة التي قام بها الممثل الخاص والوسيط كانت ذات أهمية حاسمة. وسيكون من المهم أن يحافظ الإثنان على حضورهما من أجل مساعدة الأطراف على إدارة تفاصيل تنفيذ الاتفاق حتى يتكفل بالنجاح إجراء الانتخابات المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، سيكون التحكيم الذي سيتم الاضطلاع به خلال العملية التحضيرية غاية في الحساسية، وبالتالي لا بد من مساعدة الأطراف الإيفوارية على استرداد الثقة المفقودة فيما بينها. وبصفة عامة، من الضروري اتخاذ تدابير المتابعة الدولية اللازمة بشأن اتفاق بريتوريا على وجه الاستعجال لكي تتمكن الأطراف من الاستفادة الرشيدة من الوقت القصير المتبقي للاستعداد للملائم للانتخابات، لكي يتسنى إجراؤها في موعدها المقرر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

في الختام، نؤكد من جديد تأييدنا الراسخ لوسيط الاتحاد الأفريقي. ونرحب بجهوده الملتزمة بتحقيق تسوية سلمية للأزمة في كوت ديفوار. ويمكننا القول الآن إن الحل أصبح في متناول اليد. إن الوسيط يستحق التقدير، وكذلك الأطراف في كوت ديفوار، التي أثبتت من خلال توقيع اتفاق بريتوريا أنها تؤمن بمستقبل بلدها.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أرحب بالسيد عزيز باهاد وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الهامة بشأن اتفاق بريتوريا والجهود التي يبذلها فريق وساطة جنوب أفريقيا من أجل تنفيذه.

اتفاق بريتوريا وأن يقدم زحماً جديداً لمسيرة البلد نحو السلام والاستقرار. وندعو جميع أعضاء المجتمع المدني في كوت ديفوار إلى التحلي بدرجة عالية من الإحساس بالمسؤولية لدى تقييم الحالة في كوت ديفوار وتوصيات الوسيط الواردة في رسالته الموجهة إلى نظيره في كوت ديفوار، لا سيما فيما يتعلق بالمادة ٣٥ من الدستور. ونحن على قناعة تامة بقدرة الإيفواريين على تحمل مسؤوليتهم الثقيلة بكل كرامة من أجل مستقبل بلدهم ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها.

في ضوء هذه الحالة، يتعين على مجلس الأمن أن يعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بمصاحبة الأطراف الإيفوارية في مسيرتها نحو السلام. إن الزخم الجديد الذي ولده اتفاق بريتوريا ينبغي أن يلقى دعماً كاملاً من مجلس الأمن بالاضطلاع بعمله المسؤول المتمثل في التدابير التي تتيح اتخاذ إجراءات فعالة من جانب الأطراف الإيفوارية في إطار عملية السلام في بلدها.

وبالتالي ينبغي للأمم المتحدة أن تسهم بالقدر الممكن وبطريقة ملائمة، وفقاً لما نص عليه اتفاق بريتوريا، في تدريب أفراد الشرطة الوطنية من القوات الجديدة، ودعم تنظيم الانتخابات ونزع أسلحة الميليشيات وحلها، ناهيك عن المهام الأخرى التي عهد بها مؤخراً إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فيما يتصل بقوات ليكورن، بما في ذلك رصد حظر الأسلحة والإشراف على البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن وجهة نظرنا، فإن التزام الأمم المتحدة سيشكل جزءاً هاماً من عملية بناء الثقة لدى الأطراف في العملية الانتخابية بعد أن يكونوا قد تمكنوا من تسوية المسائل الدستورية الصعبة المتصلة بالمادة ٣٥ من الدستور. وبالتالي سيكون من الضروري أن نعيد النظر في ولاية عملية الأمم

بريتوريا. والزعماء السياسيون لكوت ديفوار، بمن فيهم الرئيس لوران غباغبو وزعماء المؤسسات الأخرى في الجمهورية، سوف يتمكنون من تحقيق آمال الشعب المشروعة في السلام والأمن والتنمية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي، من ناحيته، أن يسمح بتفويت هذه الفرصة التاريخية لمساعدة شعب كوت ديفوار على تحقيق السلم والأمن. فلا بد أن يكون مستعدا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لدعم الوساطة في المجالات التي وافق أن يؤدي فيها دورا في رصد تنفيذ الاتفاق. وبصفة خاصة، من الأهمية أن يعرب المجتمع الدولي بوضوح عن استعداده لدعم الوساطة من خلال أدائه لدور الحكم، وأن يؤدي بقوة أي قرار ينبغي اتخاذه وفقا لذلك. وسيكون طريق تنفيذ الاتفاق وعرا ومكتظا بالعقبات. فالعقبات ستظهر وسيكون من الأسهل تخطيها إذا أدركت الأطراف أن الوساطة تخطى بدعم وثقة المجتمع الدولي.

ومن الواضح أيضا أن المساعدة المالية والتقنية، بالإضافة إلى الدعم السياسي، ستكون حاسمة لإنجاح هذه العملية. فالخبرة والموارد الكبيرة ستكون مطلوبة لبرنامج نزع السلاح، وإعادة الإدماج الاجتماعي للعناصر المسرحة وأعضاء الميليشيات المنحلة، وكذلك إعادة هيكلة القوات المسلحة. وفكرة تجنيد ٦٠٠ فرد مؤقت في القوات الجديدة، الذين سيتولون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المسؤولية عن الأمن في الجزء الشمالي من البلد، تبدو فكرة ملائمة في ثلاثة مجالات وهي: أن هذه المجموعة ستشارك في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وستعزز ثقة القوات الجديدة بالعملية؛ وستملأ فراغا أمنيا في ذلك الجزء من البلد خلال الفترة الانتقالية. والموارد ستكون مطلوبة أيضا لتنفيذ تلك الخطة. فمسألة التمويل ملحة بشكل خاص لأن المؤسسات المالية الدولية قد علقت تعاونها مع هذا البلد. لذلك نحن بحاجة إلى إيجاد حل سريع لهذه المشكلة.

كما أود أن أشيد بحكومة جنوب أفريقيا والرئيس مبيكي إشادة حارة جدا على إسهامهما الرائع في تحقيق السلام في كوت ديفوار. ونقدر أيضا جهود الأطراف السياسية الفاعلة في كوت ديفوار، التي برهنت على الإحساس بالمسؤولية، والتي اغتنمت هذه الفرصة الأخيرة لعقد تسوية سياسية، تمهد الطريق لإنهاء الأزمة سلمياً. ولا يصلح الوقت الحالي أو هذا المكان لتحليل اتفاق بريتوريا وأهميته، خاصة الترتيبات المراد بها إزالة الأعباء التي كانت لها وطأة ثقيلة على العملية وعرضتها لخطر دائم.

إننا نعتبر أن اتفاق بريتوريا يفتح آفاقا واعدة بقدر معقول لتنشيط عملية السلام في كوت ديفوار. ولذلك يجب بذل كل جهد لكي يثمر هذا الاتفاق بسرعة. ويتعين على جميع الأطراف الفاعلة المسؤولة عن تنفيذه أن تؤدي أدوارها المناسبة. والواضح أن الأطراف في كوت ديفوار تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاتفاق، ولكن دور المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة، يكتسي أهمية مماثلة تماما. وأحد التحديات الجسيمة في دعم تنفيذ الاتفاق هو الحفاظ على الثقة بالعملية من خلال ضمان اضطلاع كل طرف بقسطه من المسؤولية بحسن نية وفي الوقت المناسب.

والقوات المسلحة لكلا الطرفين قد بينت لنا الطريق، مثلما فعلت في السابق، وذلك من خلال التزامها الصارم بالجدول الزمني لنزع السلاح. ومن الأهمية أن يفهم الزعماء السياسيون بالتزاماتهم. وفي الحقيقة، يعتمد النجاح في تنفيذ هذا العنصر الرئيسي من عناصر تسوية الأزمة على اتخاذ إجراء بشأن الأحكام الأخرى في الاتفاق. وهناك بالطبع مسألة المادة ٣٥ من الدستور، التي نأمل أن تُحل غدا، وكذلك مسألة المواثيق التشريعية بحيث تُجرى انتخابات تشريعية الأولى/أكتوبر في ظل ظروف مناسبة. ومن المشجع أن نلاحظ في هذا الصدد أن شعب كوت ديفوار بكل عقائده، وفي طموحاته من أجل السلام، قد دعم اتفاق

المسلحة التابعة للقوات الجديدة بشأن تنفيذ الخطة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، ينبغي التشديد على أنه من الأهمية الحاسمة أن يُضمن التنفيذ الكامل والسريع لجميع الالتزامات التي قُطعت في هذا الاتفاق والاتفاقات السابقة. وينبغي لجميع الأطراف في كوت ديفوار أن تحترم بإخلاص أحكام هذه الاتفاقات، بما فيها قرار الرئيس مبيكي المتعلق بأهلية الترشيح للانتخابات الرئاسية. واليابان مستعدة للنظر في تقديم المزيد من المساعدات لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللانتخابات معاً، وهذا يتوقف على تطورات الحالة في كوت ديفوار.

ثانياً، بالنسبة إلى مسألة التدابير الجزائية، ليس الوقت مناسباً للتطبيق الفوري للجزاءات التي تستهدف الأفراد، حيث أن الأطراف في كوت ديفوار أبدت للتو استعدادها، من خلال اتفاق بريتوريا، لتنشيط عملية السلام. ولكن ينبغي التأكيد على أنه لا يمكن السماح بالمزيد من التأخير في التحضيرات للانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. فعلى جميع الأطراف في كوت ديفوار أن تدرك أن أي تأخير في تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في الاتفاق سيُعرضها على الفور لتدابير جزائية.

ثالثاً، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في عملية السلام، كان من الأمور ذات المغزى أن الأطراف الإفوارية قد دعت الأمم المتحدة إلى المشاركة في تنظيم الانتخابات. ونحن نتطلع إلى تلقي آراء الأمين العام وتوصياته في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن للأمم المتحدة وبعثتها في الميدان القيام من خلالها بدور فعال في ضمان إجراء انتخابات شفافة وحرّة ونزيهة في حدود الموارد المحدودة المتاحة.

ودعم العملية الانتخابية عنصر آخر يستحق الاهتمام من المجتمع الدولي، خاصة وأن الأمم المتحدة ستؤدي دوراً أكبر في هذا الدعم. ويجب بذل كل جهد لضمان إجراء الانتخابات في الموعد المحدد وفي ظل أفضل الظروف الممكنة.

خلاصة ما سبق هي أن الآفاق التي فتحتها اتفاق بريتوريا والأولويات التي يحددها تعني أنه قد يتعين على المجتمع الدولي أن يعدل عملياته في الميدان، وذلك بجملة وسائل بينها مشروع القرار الذي يعده مجلس الأمن للقيام بمناقشته في الأيام القليلة المقبلة. والجزائر مستعدة لتسهم إسهاماً نشطاً وبناءً، إذ أننا مقتنعون بوجوب بذل كل جهد لمساعدة هذا البلد على النجاح في مبادرته السلمية.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

كما ورد في اتفاق بريتوريا، ما فتئ الاتحاد الأفريقي ووسيطه لكوت ديفوار، الرئيس مبيكي، يقومان بأدوار ذات أهمية متزايدة، وهو ما يجعل التنسيق الوثيق القائم الآن بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي أهم من أي وقت مضى. ولذلك يقدر وفدي كثيراً مبادرتكم، سيدي الرئيس، إلى عقد جلسة اليوم في هذا التوقيت المناسب. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، وللـسفير سيميون اديكاني، ممثل نيجيريا، على إحاطتهما الإعلاميتين المنيرتين. وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، ترحب اليابان باتفاق بريتوريا باعتباره برهاناً على تحديد التزام الأطراف في كوت ديفوار بعملية السلام. ونشيد بالرئيس مبيكي والاتحاد الأفريقي على جهودهما الحثيثة لتعزيز الاتفاق، وهما بذلك يقدمان نموذجاً عظيماً لقيام الأفارقة بتسوية مشكلة أفريقية. وتشجعنا أيضاً الخطوات الأولى التي اتخذتها بالفعل الأطراف في كوت ديفوار لتنفيذ الاتفاق، مثل الاجتماع الذي عقدته في ١٤ نيسان/أبريل قوات الجيش الوطني الإفوارى والقوات

نشكر الممثل الدائم لنيجيريا على رسالة الرئيس أوباسانجو التي نقلها إلينا.

لقد رسم اتفاق بريتوريا الطريق إلى استعادة السلام في كوت ديفوار. وبعد الجمود السياسي الذي استمر عدة أشهر، يلوح الآن بصيص من الأمل. ونغتني هذه الفرصة للإعراب عن التقدير والإعجاب والامتنان للمثابرة والجهود البارزة التي بذلها الرئيس مبيكي ومعاونوه سعياً إلى انتشال كوت ديفوار من الوضع المأساوي الذي كان يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى.

وأولويات المستقبل في كوت ديفوار واضحة: البدء الفوري لعملية نزع السلاح، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات، وإتمام هذه العملية بنجاح، والإعدادات السليم للانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. وبالنظر إلى الدينامية السياسية الجديدة التي انبثقت عن اتفاق بريتوريا، ينبغي أن تحل كل المشاكل العالقة بصورة عاجلة ومسؤولة، بما في ذلك المشاكل المتصلة بالتزاع حول تعديل المادة ٣٥ من الدستور.

لقد قطع شوط كبير ما بين توقيع اتفاقي لينا - ماركوسي وبريتوريا. ونعرب عن ارتياحنا لكون اتفاق بريتوريا يمثل التهمة الضرورية لاتفاق لينا - ماركوسي. ولكن من الواضح أنه بعد سنتين من الإخفاقات المتكررة للأطراف في الوفاء بالتزاماتها، لا يمكن سد فجوة الثقة بين الأطراف دفعة واحدة. وعملية المصالحة ستكون صعبة طويلة الأمد. ويجب أن تتوقف حملة الكراهية وأن ينشأ تدريجياً مناخ جديد من التسامح، تيسيراً لإعادة توحيد البلد.

وعلى المجتمع الدولي أن يبقى يقظاً لضمان نبد الخيار العسكري نهائياً. وسيواصل مجلس الأمن الرصد الصارم للامتنال للحظر على الأسلحة. وفي هذا السياق، نرحب

وفي نفس الوقت، تدرك حكومة بلادي تماماً استمرار هشاشة الوضع الأمني والقابل للانفجار أحياناً في ذلك البلد. وانطلاقاً من تقييمنا الدقيق استناداً إلى تقارير سفارتنا في أبيدجان والمعلومات التي تم جمعها من خلال البعثة التي أوفدناها إلى البلد، أصبحنا أكثر اقتناعاً من ذي قبل بأن ثمة حاجة إلى إجراء مداولات جدية بشأن تعزيز عملية حفظ السلام بمستوى معين. وحكومة اليابان مستعدة الآن للنظر في هذا التعزيز. وإن كنا نعتقد أنه لو لم يكن الوضع محفوفاً بالمخاطر إلى هذا الحد، كان يمكن الاستفادة بصورة أفضل بتكلفة التعزيز الإضافي التي تبلغ ٣٠ مليون دولار - تتحمل اليابان ٢٠ في المائة منها - في مشاريع إعادة البناء والتنمية في البلد.

ويحدونا وطيد الأمل في أن الأزمة في كوت ديفوار ستنتهي بالنجاح في إجراء انتخابات رئاسية شفافة وحرّة ونزيهة ومن خلال التنفيذ الأمين لاتفاق بريتوريا وكل الاتفاقات السابقة. ولا يخامرنا شك في أن هذه العملية ستقوي الأسس الديمقراطية في البلد وتساعد على استعادة مكانته كقوة اقتصادية دافعة لسائر منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

السيد دوميترو (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): منذ الجلسة العلنية الأخيرة التي عقدها المجلس قبل أقل من شهر بشأن كوت ديفوار (انظر S/PV.5152)، سجلت الحالة في ذلك البلد تقدماً كبيراً. وإننا نرحب بهذه الفرصة للاجتماع مرة أخرى اليوم لكي نخطط علماً بتلك الإنجازات.

وفي هذا الإطار، نرحب ترحيباً حاراً بالسيد عزيز باهاد، نائب وزير الخارجية في جمهورية جنوب أفريقيا. ونشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الوساطة الناجحة التي قام بها الرئيس مبيكي باسم الاتحاد الأفريقي. ونود كذلك أن

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد عزيز باهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، على إحاطته الإعلامية بشأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بريتوريا في ٦ نيسان/أبريل بين أطراف الصراع في كوت ديفوار.

ونحن ممنون لنتائج الوساطة التي قام بها السيد ميكسي، رئيس جنوب أفريقيا، باسم الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نرى أن اتفاق بريتوريا يبين جدوى التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في معالجة مشاكل الأمن الجماعي ووضع استراتيجيات فعالة لحفظ السلام وبناء السلام.

ونشكر أيضا ممثل نيجيريا على الرسالة التي نقلها لنا باسم الاتحاد الأفريقي.

إن اتفاق بريتوريا لم يقتصر على إعلان توقف العمليات القتالية وانتهاء الحرب، بل إنه يلزم الأطراف أيضا بالبدء في عملية نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها، وتعديل المادة ٣٥ من الدستور بشأن شروط التأهل للترشيح للرئاسة، وضمان سلامة أعضاء الحكومة الانتقالية ممن ينتمون إلى القوات الجديدة، وإجراء الإصلاحات اللازمة لعقد الانتخابات التي تحدد موعدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ونعتقد أنه بمجرد تحقيق كل تلك الأمور، فإن تصاعد أعمال العنف الذي شاهدها مؤخرا سوف ينتهي. وأكدت الأطراف في اتفاق بريتوريا من جديد التزامها بالامتنال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاق ليناس - ماركوسيس واتفاقي أكرا - ٢ وأكرا - ٣، وذلك يعطينا الأمل في أن تتحلى الأطراف في تلك المناسبة بالتصميم الحقيقي على الوفاء بالتزاماتها.

بإنشاء فريق للخبراء مؤخرا، وذلك عملا بالقرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥).

إن التطورات الأخيرة في كوت ديفوار سيكون لها أثر مباشر وفوري على وضع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبالنظر إلى الجدول الزمني للانتخابات والبدء الوشيك لعملية نزع السلاح، فإن مسؤوليات البعثة سوف تتزايد. ولذلك، فإننا نتفق مع من يرى أنه لا بد من زيادة موارد البعثة وإعادة النظر في ولايتها. وفي هذا الصدد، فنحن نتطلع إلى اقتراحات ذات بال من إدارة عمليات حفظ السلام. ورومانيا مستعدة للقيام بدور بناء في المفاوضات التي ستجرى بشأن هذا الموضوع مستقبلا.

وإجراء انتخابات حرة ومفتوحة وشفافة في كوت ديفوار شرط أساسي لعودة الحياة الطبيعية في ذلك البلد. وهذه مهمة صعبة بشكل خاص، بالنظر إلى متطلبات البرنامج الزمني الانتخابي. ويجب أن تراعى في أي نهج مخاطر اندلاع العنف والقلق الاجتماعي التي تقترب بالانتخابات والتي قد يكون لها تأثير سياسي. وقد لاحظنا ذلك بالفعل في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، فإن الإعداد السليم للانتخابات يكتسي أهمية كبيرة. كما أن المساعدة الدولية ذات أهمية حيوية، وفي هذا الصدد، نؤيد دورا متزايدا للأمم المتحدة في هذا الميدان. وبالمثل، سيظل التعاون بين الاتحاد الأفريقي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومجلس الأمن ذا أهمية خاصة.

وختاما، فإن أمورا كثيرة على المحك الآن بالنسبة لكوت ديفوار وكذلك بالنسبة للمنطقة برمتها. وقد عرض المجتمع الدولي الدعم كما عرضته المنطقة أيضا. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأطراف الإفوارية التحلي بالمسؤولية بالاستفادة من ذلك الدعم، لما فيه صالح البلد.

مبيكي بمهارة اتفاق بريتوريا، الذي مهّد الطريق أمام التوصل إلى أحدث قرار يتعلق بمسألة الأهلية للتشريع للانتخابات.

وتشيد البرازيل بالاتحاد الأفريقي على قيادته المتزايدة في جميع أنحاء القارة وعلى دعمه القوي لحل الصراعات بالوسائل السلمية. وبذلك ترسخ هذه المنظمة الجديدة دورها الشرعي في تعزيز السلم والاستقرار في أفريقيا. إن الحوار المتكرر والوثيق بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي قد أثبت جدواه للغاية.

أود الآن أن أنتقل إلى التطورات التي تحدث في كوت ديفوار. إن الأخبار الآتية من هناك مشجعة، ونؤكد من جديد أملنا في أن تكون الظروف السياسية قد قهأت سلفا من أجل عقد الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر القادم وعودة السلام والاستقرار والأوضاع الطبيعية إلى ذلك البلد المتحد. ويتعين على الأطراف الأيغورية أن تعمل بسرعة لإنفاذ القرار المتعلق بالسماح بمشاركة جميع المرشحين في الانتخابات. ونرحب بأن مبدأ تضمين جميع الأطراف في عملية المصالحة الوطنية قد تم احترامه، وتكييفه على نحو حكيم حتى يتفق مع نص الدستور. ويشكل هذا كله معالماً أساسية على طريق المصالحة والشرعية في السنوات المقبلة.

كما تسعدنا أيما سعادة التطورات التي تحدث في الميدان. ونرحب بإعادة عقد اجتماعات مجلس الوزراء بمشاركة وزراء من القوات الجديدة. وفي هذه المرحلة، فإن المشاركة الكاملة من كل القوى السياسية في الحكومة وفي الإدارة تعتبر شرطاً أساسياً من أجل توفير الخدمات التي تلمس حاجة السكان إليها.

وعلى الجبهة العسكرية، نرحب ببدء سحب الأسلحة الثقيلة من الخطوط الأمامية بوصف ذلك خطوة هامة. ونشجع بقوة القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة على بذل كل الجهود الممكنة من أجل

وهكذا، نعتقد أن هناك الآن حاجة ملحة، أكثر من أي وقت مضى، إلى توفير جميع الحوافز الممكنة للأطراف من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق بريتوريا. وفي ذلك السياق، نعتقد أن تنفيذ أحكام القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) سيظل أداة مهمة لتحقيق ذلك الهدف. كما نعتقد أنه، وكما أشار إلى ذلك ممثل جنوب أفريقيا، ينبغي تعديل ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى يتسنى للبعثة الإشراف على الانتخابات ودعم عملية نزع سلاح الميليشيات. ونحث البلدان المانحة على توفير المبالغ اللازمة في المستقبل القريب لتأمين عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إننا نواجه منعطفاً حاسماً لمستقبل كوت ديفوار والمنطقة برمتها: فقد أوجدت الوساطة الناجحة للرئيس مبيكي الزخم اللازم لإحياء الأمل في عملية السلام في كوت ديفوار. وفي ذلك السياق، ترحب الأرجنتين مرة أخرى بالجهود الجديدة بالثناء التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل تنشيط عملية السلام.

أخيراً، نعتقد أن مواطني كوت ديفوار يجب أن يعملوا الآن بروح من المسؤولية لتحقيق السلام وتنفيذ العملية التي سوف تضعهم مرة أخرى على درب التنمية.

السيد تاريسي دا فونتورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

أرحب بنائب وزير الخارجية باهاد، وأشكره كما أشكر السفير أديكانيي ممثل نيجيريا على استكمالهما المعلومات بشأن عملية الوساطة في كوت ديفوار. بعد أقل من ٣٠ يوماً على اجتماع السيد باهاد مع المجلس لأول مرة يقدم إلينا اليوم تقريراً عن التطورات الإيجابية التي تمت منذ ذلك الحين. ويشيد وفد بلدي بوساطة جنوب أفريقيا، ولا سيما بدور الرئيس مبيكي، والنتائج التي تحققت حتى الآن. وبالاشتراك مع الأطراف الأيغورية، وضع الرئيس

حالة التقسيم القائمة فعلا في البلد، وسيساعد على تنظيم الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن نبذل كل ما وسعنا لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، حيث أن أي تأخير في إجرائها، ولا سيما التأخير إلى أجل غير مسمى، سوف يهدد بحدوث عواقب سلبية خطيرة جدا.

ونعرب عن بالغ تقديرنا للعمل الذي قام به السيد مبيكي في بعثة الوساطة في كوت ديفوار، المنشأة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. فبفضل جهوده الشخصية توصلنا إلى النتائج الإيجابية لاجتماع بريتوريا لكل الأطراف الأيفورية.

وستقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقوات الفرنسية التي تدعمها، مساعدة كبيرة لعملية التسوية الأيفورية. وتضطلع جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور مهم في عملية السلام. وبالرغم من أهمية المساعدات الخارجية بالنسبة لعملية التسوية السلمية الأيفورية، إلا أن المسؤولية الكبرى عن اتخاذ وتنفيذ القرارات الصعبة لتسوية الأزمة تقع على عاتق الأيفوريين أنفسهم. ونهيب بأطراف الصراع أن تحافظ على الزخم الإيجابي لمبادرات بريتوريا حتى نهاية هذه العملية وأن تتحلى بالإرادة السياسية، وذلك بالامتنال الكامل لالتزاماتها في إطار عملية السلام.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن، فإن الاتحاد الروسي مستعد للنظر في مهام أخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لدعم عملية التسوية.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين ترحيب المجلس بممثل حكومة جنوب أفريقيا، نائب وزير الخارجية بهاد، وأن أعرب له عن تقديري على إحاطته الإعلامية اليوم التطلعية والتي تبعث على

الامتنال للجدول الزمني المحدد للبدء بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتفق عليها في بواكي.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد اعتقاده أن شعب كوت ديفوار والأحزاب السياسية يسيران على الطريق الصحيح صوب تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وينبغي أن يواصل المجلس دعمه لما يبذلانه من جهود ويقدم لهما كل ما يلزم من مساعدة قد يطلبانها لتحقيق تلك الغاية.

إن وفد بلدي مستعد للمشاركة في المفاوضات المتعلقة بالنظر في اعتماد ولاية جديدة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): يسعدنا أن نرحب هنا، في هذه القاعة، بنائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، السيد عزيز باهاد، وأن نشكره على إحاطته الإعلامية الوافية التي قدمها لنا حول التطورات الجارية في عملية السلام في كوت ديفوار، وعلى جهود الوساطة التي بذلها رئيس جنوب أفريقيا، السيد ثابو مبيكي. كما نشكر ممثل نيجيريا على بيانه القيم الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

يرحب الوفد الروسي بالنتائج التي حققها اجتماع الأطراف الأيفورية في بريتوريا، والخطوات التي اتخذتها من أجل اختراق الطريق المسدود والمضي قدما في عملية السلام من خلال التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل إليها في عاصمة جنوب أفريقيا. ونأمل أن تمثل الأطراف لالتزاماتها بتنفيذ الأحكام الأساسية للاتفاق، بدون قيد أو شرط.

وتتمثل الأهداف الرئيسية الآن في تنفيذ التعديل الذي أجرته الجمعية الوطنية على المادة ٣٥ من الدستور، التي تحدد شروط الأهلية للترشيح للانتخابات الرئاسية، وكذلك البدء بعملية نزع السلاح. إن حل تلك المسائل سيهيئ الظروف اللازمة لتنفيذ التدابير التي تمكننا من تجاوز

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - وغير ذلك من الجهات الفاعلة الرئيسية الإقليمية والوطنية - مواصلة اشتراكها وأن تضع سوية مع الأمم المتحدة تقسيما سليما للعمل.

ومع ذلك لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أنه لا تزال هناك بعض التطورات التي تبعث على القلق. وما يدور في خلدي بصورة خاصة هو الحالة في الجزء الغربي من كوت ديفوار، حيث يبدو أن العنف المدفوع بحوافز عرقية ما برح مستمرا دون هوادة. ونقل الأسلحة والمرتقة، بما في ذلك الأطفال لا يزال مستمرا على الحدود مع البلدان المجاورة ولا سيما ليريا. فهذه تطورات تقتضي من حكومة المصالحة الوطنية والجهات الفاعلة الدولية الاهتمام الفوري. ونهيب بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الاستمرار في تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في ليريا بشأن تلك المسائل ونرحب أيضا بإجراء تقييم كامل للحالة.

وأخيرا أود أيضا أن أشدد أن ما قاله وفدي في الاجتماعات السابقة لا يزال صالحا. وأن التدابير المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة ما زالت منطبقة. ولا بد من تنفيذ الحظر على الأسلحة تنفيذا فعالا. ولا نزال ماضين في اعتقادنا القائل بأن أي إخفاق في تنفيذ أحكام اتفاقات السلام ينبغي أن يقابل بتدابير فورية ومصممة ولا بد من إنهاء عملية الإفلات من العقاب.

السيد فسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): إن اليونان ترحب باتفاق بريتوريا بشأن العملية السلمية في كوت ديفوار الذي جرى التوقيع عليه في ٦ نيسان/أبريل، وإن التنفيذ الكامل له يحمل آفاقا للسلم المستدام. إذ أنه يتمم اتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرا الثالث.

نعرّب عن عميق امتناننا لرئيس جنوب أفريقيا، ثابو أمبيكي، على جهود الوساطة المكثفة التي بذلها والتي أدت

التشجيع. وبصورة مماثلة أود أن أعرب عن تقديري للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا.

ومن الواضح لأطفال ونساء ورجال كوت ديفوار الدخان الأبيض الساطع الذي كان يتصاعد من بريتوريا في ٦ نيسان/أبريل. هناك، تحت مظلة الوساطة الفعالة لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا ثابو أمبيكي، ومن الواضح أن جميع الأحزاب الإيفوارية قد عبأت الإرادة السياسية والشجاعة اللازميتين لإعطاء السلام فرصة في كوت ديفوار. ونأمل مخلصين أن يتم الإبقاء على هذا الالتزام من جانب الأحزاب، والدانمرك من جانبها تؤيد تأييدا تاما اتفاق بريتوريا بوصفه وسيلة مفضية لتلك الغاية. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها بالفعل الأحزاب الإيفوارية، بما في ذلك إحياء حكومة المصالحة الوطنية، وسحب الأسلحة من مناطق الثقة والاتفاق على إطار زمني لترع السلاح.

ولكن لا تزال هناك تحديات حقيقية وكبيرة أمامنا. ولا يزال يتعين وضع تفاصيل عملية نزع السلاح وإرساء الأساس القانوني لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونحضر الأطراف الإيفوارية على تنفيذ اتفاقات السلام بدون تأخير، بما في ذلك القرار الذي اتخذته الوسيط بشأن مسألة أهلية الترشيح لمنصب الرئاسة. الجدول مضغوط، فلا يمكن إضاعة المزيد من الوقت قبل إجراء الانتخابات.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي فهناك سلام يتعين حفظه. إذ أن اتفاق بريتوريا يقضي بمشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة في سائر مجالات عملية السلام. والدانمرك تؤيد تأييدا كاملا هذه الزيادة في المشاركة وسوف تعمل على ضمان توفير الموارد اللازمة لتحقيق تلك الغاية، اعتقادا منا بأن تفاؤلنا إزاء العملية السلمية سوف يكون مستداما. ونؤيد التعزيز المناسب لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومد وجودها. وفي الوقت نفسه من الحتمي للاتحاد الأفريقي

وفي الاتفاق، أكد مجددا الزعماء السياسيون الإيفواريون، في جملة أمور، التزامهم بجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بكوت ديفوار، ونرحب بذلك بالالتزام. ونتوقع حاليا من الزعماء السياسيين أن ينفذوا تنفيذًا كاملاً التزاماتهم بموجب القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٥٨٤ (٢٠٠٥). وفي الوقت نفسه من المهم تذكير جميع الدول المعنية - ولا سيما دول المنطقة منها - بالتزامها بإبلاغ اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المتعلق بتنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضه هذان القراران.

وأود، بصفتي رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، أن أبلغ أعضاء المجلس أن فريق الخبراء المنصوص عليه في الفقرة ٧ من القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥) قد تم تعيينه اعتباراً من ١٨ نيسان/أبريل. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء الفريق على استعداد للمغادرة إلى المنطقة لرصد تنفيذ الحظر على الأسلحة. ومن المهم للأحزاب في كوت ديفوار والبلدان الأخرى في المنطقة أن تتعاون مع الخبراء ليتسنى لهم تنفيذ الولاية المنوطة بهم.

وأود أن أشدد على الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في سعيه إلى توطيد دعائم السلم والاستقرار ليس في كوت ديفوار فحسب بل أيضاً في منطقة غرب أفريقيا بأسرها وفي أفريقيا بصورة عامة. وفي ذلك الصدد نشكر الرئيس أوباسانجو رئيس نيجيريا على جهوده. ونود أيضاً أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا للجهود الحالية التي يقوم بها السيد أمبيكي وعلى دوره القيادي في إيجاد حل مستدام للأزمة السياسية في كوت ديفوار على أساس من الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ونأمل من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بريتوريا أن يكون إيذاناً بالبداية بحقبة جديدة

إلى التقارب بين القادة السياسيين الإيفواريين ومن ثم أدت إلى إبرام اتفاق السلام الهام هذا. ونعرب عن جزيل الشكر أيضاً للسيد بهاد لعودته إلى نيويورك للمرة الثانية وتقديم إحاطة إعلامية زاحرة بالمعلومات عن نتائج مفاوضات بريتوريا. والآن الأمر بيد الأطراف الموقعة على الاتفاق لكي تبدي الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق. تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إنهاء المعاناة واستعادة السلم والاستقرار والديمقراطية والوحدة الوطنية في جميع أرجاء البلاد والمساهمة في مصالحة وطنية حققة.

في بريتوريا، وافق القادة السياسيون على الامتناع عن جميع الأعمال العسكرية والدخول في حوار سياسي يمكن أن يفضي إلى نتائج ملموسة وينهي صراعاً مضى عليه زمن طويل. واتفقوا أيضاً على قضايا هامة جداً، ألا وهي ضمان تنفيذ خطة نزع السلاح الوطني وتسريح وإعادة الإدماج والشروع فوراً بترع سلاح المليشيات وتفكيكها في جميع أرجاء البلاد. وما الاجتماع الذي عقد بين القادة العسكريين في الجانبين والاتفاق الذي تم التوصل إليه في بواكيه بشأن الجدول الزمني المؤقت لترع السلاح إلا خطوات أولية في ذلك الاتجاه. ونتطلع قدماً إلى رؤية نتائج مؤتمر أيار/مايو المقبل المقرر له أن يضع التفاصيل لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك وافقت الأطراف على اتخاذ تدابير تهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ونرحب بالبند المتعلق بتواجد الأمم المتحدة في عملية تنظيم تلك الانتخابات. أما فيما يتعلق بالمادة ٣٥ من دستور كوت ديفوار، فإننا نشاطر أوجه القلق التي أعرب عنها الرئيس أمبيكي. ونؤيد تأييداً كاملاً التصميم الذي تحلى به الوسيط فيما يتعلق بتلك المادة وطلبه من الرئيس غباغبو ممارسة سلطاته بموجب المادة ٤٨ لإعطاء قوة قانونية لذلك التصميم.

الصراع بطريقة سلمية. ونعرب عن تقدير خاص للرئيس مبيكي، للجهود التي بذلها شخصيا وأسهمت في نجاح اتفاق بريتوريا. ومن نفس المنطلق نهنئ الأطراف الإفوارية على وطنيتها والتزامها إزاء عملية السلام في بلدها.

والتطورات الإيجابية التي حدثت في كوت ديفوار خلال الأسبوع الماضي مشجعة. وأولها تولي السفير شوري مهامه في أبيدجان ممثلا خاصا للأمين العام. والثاني هو انضمام المعارضة إلى حكومة المصالحة الوطنية بعد مقاطعة دامت خمسة أشهر. أما الثالث فهو النتائج الإيجابية التي تمخض عنها اجتماع بواكي بين قادة الحكومة والقوات الجديدة الذين اتفقوا على جدول زمني لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى نفس القدر من الأهمية سحب الأسلحة الثقيلة من منطقة الثقة بوصفه المرحلة المبدئية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. هذه التطورات دليل واضح على التزام الأطراف باتفاق بريتوريا وبتسوية الصراع بالطرق السلمية.

ويحدونا أمل صادق في أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل جدي كما هو مقرر في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥. ومن الأهمية بمكان أن يلتزم الموقعون على اتفاق بريتوريا بالجدول الزمني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فلن يمكن توحيد البلد من جديد وإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر إلا من خلال النجاح في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة هيكلة الجيش. وإفصاح فرصة للسلام، من المهم أن تعلن جميع الأطراف مواقفها من حكم الرئيس مبيكي بشأن المادة ٣٥. وينبغي أن يدعم مجلس الأمن هذا الحكم دعما قويا وأن يبرز أهمية إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

في كوت ديفوار. وإني لعلّى يقين من أن مجلس الأمن سوف يوفر كل المساعدة اللازمة لضمان نتيجة ناجحة.

وأخيرا نهنئ الممثل الخاص للأمين العام السيد بيير سكوري ونثق بأنه سوف يضطلع بالولاية المنوطة به بطريقة ممتازة.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لا يكاد يمر شهر منذ أن استمعنا إلى آخر إحاطة إعلامية من السيد عزيز بهاد، نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا، وممثل الوسيط لمبادرة السلام في كوت ديفوار الذي أخذ زمام المبادرة بها الاتحاد الأفريقي. ويرحب وفدي مرة أخرى بالسيد بهاد في مجلس الأمن ويود أن يشكره على إحاطته الإعلامية الثانية. ونعرب أيضا عن ترحيبنا بالبيان الذي أدلى به سفير نيجيريا نيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس أوباسانجو، وعن تأييدنا له.

وقد أخبرنا السيد بهاد أثناء إحاطته الأولى للمجلس، في جملة أمور، عن الاجتماع الذي عقد في بريتوريا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد تمخض هذا الاجتماع عن اتفاق بريتوريا، الذي وقعته جميع الأطراف في ٦ نيسان/أبريل. وأصدر الرئيس مبيكي فيما بعد حكما بشأن المادة ٣٥، وهو حكم ينبغي أن يؤيده المجلس. ويكمل اتفاق بريتوريا اتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرا ويكتب لهما عمرا جديدا، كما أنه يمهد طريق التقدم في عملية السلام. ومسألة المادة ٣٥ محورية في هذا الصراع، ولها أهمية حاسمة في التوصل إلى حل سياسي له. ونرجو مخلصين أن تلتزم جميع الأطراف باتفاق بريتوريا وأن تقبل الحكم الذي أصدره الوسيط بشأن المادة ٣٥.

إن التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتصارعة هو تطور إيجابي. أما الحصول على التزام راسخ منها بالوفاء بما اتفقت عليه فهو الحل الحقيقي وأفضل فرصة لإنهاء

الوساطة الرائعة التي قام بها الرئيس مبيكي باسم الاتحاد الأفريقي، كما نود أن نشكر الممثل الدائم لنيجيريا على إحاطته الإعلامية نيابة عن الرئيس أوباسانجو. ونود أن نعرب عن تقديرنا لكل من دعموا هذه الجهود، التي بدأت تؤتي بعض ثمارها.

وتعرب حكومتي عن ترحيبها باتفاق بريتوريا. ونرى من الأمور المشجعة ما حدث من التزام ببناء بالإضافة إلى الوعود السابقة بالتغلب على الخلافات. ويتيح اتفاق بريتوريا فرصة لدفع الأحداث قدما للأمام على أرض الواقع في كوت ديفوار.

ومن السابق لأوانه بطبيعة الحال أن يقال إن كل شيء على ما يرام. فقد قطعت الأطراف على نفسها التزامات هامة وجدية يجب الآن تنفيذها. وندعو الأطراف إلى التقيد بنص اتفاق بريتوريا وروحه من أجل دفع العملية التي بدأت باتفاق ليناس - ماركوسي إلى نهاية سلمية وناجحة. ذلك أن توقف العنف بشكل فعلي أمر حيوي لنجاح هذا الاتفاق. ولهذا السبب نتفق مع الرئيس مبيكي في إدانته لانتهاكات وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي هذه الانتهاكات تذكّر بأنواع الأحداث التي يجب ألا تقع.

وفي هذا الصدد، نشي أيضا على الأطراف لإعلانها رسميا إنهاء الأعمال القتالية. وهذا بيان سياسي هام، ولكن العمل على أرض الواقع هو ما يهم أكثر من غيره. ونتطلع إلى أن نرى هذا الالتزام بالسلام يسانده عمل ملموس، في تقيد دقيق بالاتفاق.

ولتزع السلاح أهمية حاسمة بالتأكيد. ويسرنا أن القوات المسلحة لكلا الجانبين قد استأنفت مناقشتها بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو الذي وعدت به في الاتفاق. ونشي على سحب كل من القوات

وأكبر تحد يواجه المجتمع الدولي بأسره، ومجلس الأمن بصفة خاصة، هو تشجيع الأطراف على إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق بريتوريا. ويلزم تشجيع قادة جميع الأطراف في الصراع على بث شيء من الثقة بين صفوف أتباعهم من أجل تهيئة مناخ مناسب لإجراء الانتخابات التي تشكل الأساس لقيام سلام دائم في هذا البلد. ونحث وسائل الإعلام في كوت ديفوار بصفة خاصة على دعم منجزات السلام التي تحققت مؤخرا، والاستمرار في نبرتها الإيجابية، بروح من المصالحة الوطنية.

والآن وقد نجح اجتماع بريتوريا في إعادة عملية السلام إلى مسارها، يلزم أن نعيد دراسة وأن نقر توصيات الأمين العام في وقت سابق بأن يوافق المجلس على الموارد العسكرية وموارد الشرطة المدنية والموارد المدنية المقترحة في تقريره الثالث عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما ينبغي أن يوافق المجلس على الاحتياجات الأمنية الإضافية التي يوصي بها اتفاق بريتوريا. فكفاية الأمن من الآن وإلى حين الانتخابات المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر بالغة الأهمية، سواء لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو لتعزيز الأمن العام.

ونؤيد كذلك التوصية بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمدة ١٢ شهرا بعد انتهاء فترة التمديد التقنية الحالية. فمن الواضح أن تمديد ولاية العملية سيساعد على ضمان السلاسة في تنفيذ عملية الانتقال. كما أنه سيكون ضروريا لتثبيت الاستقرار في البلد خلال الفترة التالية للانتخابات مباشرة ولإرساء أسس بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في كوت ديفوار.

السيد فندريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود بادئ ذي بدء أن نشكر نائب وزير الخارجية عزيز باهاد على إحاطته الإعلامية. ونشي على

والإخفاقات. غير أن إنجازا تحقق من خلال مشاركة الرئيس مبيكي في بريتوريا يوم ٦ نيسان/أبريل الماضي. ويرحب وفدي بهذا التطور ويؤيد اتفاق السلام هذا تأييدا كاملا. ونرجو أن تعتبر الأطراف اتفاقات بريتوريا بمثابة الاتفاق التوجيهي النهائي وأن تنفذ التزاماتها دون قيد أو شرط.

واسمحوا لي أن أتشاطر معكم آرائي في أعقاب التوقيع على اتفاق بريتوريا. أولا، يعتقد وفدي أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في كوت ديفوار. ولذلك فقد شجعنا بشكل خاص الشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للقوات المسلحة الوطنية، والقوات الجديدة، بدءا بسحب الأسلحة الثقيلة من الخطوط الأمامية خلال أربعة أيام بدأت بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

ثانيا، حيث أن كل الأطراف وافقت على وقف جميع العمليات العدائية، لا ينبغي أن يستمر تجنيد أفراد عسكريين من جانب أي طرف، بما في ذلك على أراضي الدول المجاورة.

ثالثا، إن الزخم الذي نتج عن توقيع اتفاق بريتوريا ينبغي الإبقاء عليه. ويجب على الأطراف الرئيسية أن تدرك ما يترتب على ذلك وأن ترتفع إلى مستوى الحدث. ولا بد أن تستعاد الثقة بين الأطراف الإفوارية. وكما قال السفير أديكاني، ممثل نيجيريا، لا بد للأطراف من بذل التضحيات.

ونأمل أن تتخذ القرارات الرئيسية بشأن المسألة السياسية الهامة في كوت ديفوار، أي تعديل المادة ٣٥ من الدستور، على نحو يتسم بالحيادية السياسية لرجل الدولة، وبلاستفادة من دروس التاريخ.

وأخيرا، وقبل أقل من ستة أشهر على إجراء الانتخابات المقررة في تشرين الأول/أكتوبر، يوافق وفدي على أن ينظر المجلس على وجه الاستعجال في طلب الوساطة للمساعدة المتصلة بالأمن والانتخابات من أجل أن تكون

المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة الأسلحة الثقيلة من المواقع الأمامية. فهذه خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح. ونحث حكومة كوت ديفوار والقوات الجديدة الآن على الوفاء باتفاقهما على وضع خططهما لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في صيغتها النهائية. ومن دواعي سرورنا أن وزيرين من القوات الجديدة قد عادا إلى الانضمام للحكومة، وندعو إلى عودة القوات الجديدة بكاملها إلى الحكومة.

ونحيب بالجمعية الوطنية لكوت ديفوار أن تنفذ التعديلات المطلوبة على اللجنة الانتخابية المستقلة وأن تعتمد جميع التشريعات الأخرى اللازمة للتمشي مع الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان.

ونحيب بالرئيس غباغبو أن يحترم قرار الرئيس مبيكي بشأن الأهلية للرئاسة وأن ينفذه ويعلن تأييده له. ونتطلع إلى صدور مشروع المرسوم بشأن تعيين أعضاء مجلس راديو وتلفزيون كوت ديفوار. وننوه بمواصلة مجلس الأمن رصد الحالة، بما في ذلك الحظر على الأسلحة ونظام الجزاءات القائم.

السيد ميركاو (الفلين) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن شكره لرئاسة المجلس الصينية على عقد هذه الجلسة العلنية الهامة. ونرحب بعودة نائب وزير الخارجية باهاد إلى المجلس ونشكره على إحاطته الإعلامية.

ونغتتم هذه الفرصة للاعتراف بجهود الرئيس مبيكي التي لا يضمن بها في محاولة إيجاد طريقة لدفع عملية السلام الإفوارية قدما للأمام. كما نشكر السفير أديكانيه على آرائه وتوصياته نيابة عن الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بكيفية دعم المجلس لاتفاق بريتوريا.

لقد كانت الحالة في كوت ديفوار وما برحت بالغة الشدة. ولقيت عملية الوساطة حظها من العوائق

الوطنية، ولضمان إيجاد تسوية ملائمة للخلافات السياسية وفقا للاتفاق، ولكفالة إجراء الانتخابات بسلاسة. ونعتقد أنه طالما تصرف الأطراف الإيفوارية من خلال إظهار حسن نواياها ووفت على نحو فعال بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، فإن آفاق عملية السلام في كوت ديفوار ستكون مشرقة.

إن إحراز التقدم في عملية السلام الإيفوارية يتطلب ليس الجهود المشتركة للأطراف الإيفوارية فحسب، بل أيضا مواصلة الدعم من المجتمع الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في تعزيز تعاونها وتنسيقها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وأن تدعم جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس مبيكي وتعمل معه، وأن تساند الدور الرائد للاتحاد الأفريقي. والصين مستعدة للعمل مع الأعضاء الآخرين لمواصلة بحث مسألة تمديد وتعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولتوطيد دور مجلس الأمن المستمر في تسوية المسألة الإيفوارية.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد جانغوني - باي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في المجلس منذ تسلمكم الرئاسة، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنيكم على الثقة المستحقة التي يكنها لكم زملاؤكم في المجلس. وأشكركم أيضا على السماح لوفدي بالمشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

وأود أيضا أن أشكر السيد عزيز باهد، نائب وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا، الذي أطلع المجلس نيابة عن الاتحاد الأفريقي على عملية الوساطة المثيرة للإعجاب والمتسمة بالفعالية، التي قام بها في كوت ديفوار السيد مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا. كما أود أن أرحب بالسيد

تلك الانتخابات حرة ومنصفة وأن تجري في ظل أوضاع سلمية في موعدها المقرر.

إننا نوافق على الحاجة إلى إعادة النظر في ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ونتطلع إلى تقرير إدارة عمليات حفظ السلام عن كيفية تلبية طلب المساعدة من جانب الوساطة بطريقة عملية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل الصين.

يرحب الوفد الصيني بحضور السيد عزيز باهد، نائب وزير الخارجية في جنوب أفريقيا، وكذلك بإطلاعه المجلس على آخر تطورات الحالة في كوت ديفوار.

لقد حقق الاجتماع الذي عقد في بريتوريا في بداية نيسان/أبريل تقدما جيدا. فقد وقعت الأطراف الإيفوارية اتفاقا للسلام وأعلنت وقف كل العمليات العدائية ونهاية الحرب في كل الأراضي الوطنية. إن الصين سعيدة جدا بهذه التطورات، وتأمل أن يوفر هذا الاتفاق فرصا جديدة لإعادة تنشيط عملية السلام الإيفوارية. ونقدر الدور الهام الذي أداه الرئيس مبيكي في ذلك الصدد.

وقد تابعت الصين عن كثب تطورات الحالة في كوت ديفوار، ويحدوها أمل قوي بعودة السلام والاستقرار إلى البلد. ويسعدنا أن نلاحظ بعد توقيع اتفاق بريتوريا، أن القوات الحكومية الإيفوارية والقوات الجديدة توصلت إلى اتفاق على سحب الأسلحة الثقيلة، وأن بعض الوزراء من أحزاب المعارضة قد عادوا إلى حضور اجتماعات مجلس الوزراء.

وقام الرئيس مبيكي، بصفته وسيطا في الأزمة الإيفوارية، بوضع معايير هامة بشأن أهلية الترشيح للرئاسة. إن أولى الأولويات هي التنفيذ العاجل لبرامج نزع السلاح، لكي تتمكن أحزاب المعارضة من العودة إلى حكومة المصالحة

أن قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة قد استأنفت الاتصالات في ما بينها وأطلقت من جديد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من النقطة التي وصلت إليها قبل بضعة أشهر. ووفقا للالتزامات التي قطعت في بريتوريا وللجدول الزمني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تم إقراره بصورة مشتركة في بواكي بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، فقد تم سحب الأسلحة الثقيلة من الخطوط الأمامية خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ نيسان/أبريل، وتم تحديد مراكز تجميعها. وفضلا عن ذلك، ووفقا لاتفاق بريتوريا أيضا، فقد أصبحت عودة وزراء القوات الجديدة إلى الحكومة، مع تواضعها في المرحلة الراهنة، حقيقة على أرض الواقع، كما ظهر في الاجتماعين الأخيرين لمجلس الوزراء.

وسوف تتبع تطورات لاحقة تسهم في الاستكمال المرحلي والنهائي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار، وسوف تؤدي هذه العملية إلى إصلاح القطاع الأمني. وفي ذلك الصدد، وكما هو الحال بالنسبة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن خبرات إدارة عمليات حفظ السلام، والأكاديمية الدولية للسلام، والمراقبين الدوليين الآخرين على المسرح الدولي، تؤكد أن عملية الإصلاح، أسوة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي سبقتها، ستكون عملية طويلة ومتعددة الأبعاد وحساسة في مرحلة ما بعد الصراع الطويلة الأمد التي يتم فيها بناء السلام وإعادة البناء الوطني. ولكي يتحقق النجاح لهذه العملية لا بد من التعاون الوثيق بين المجتمع الوطني المعني، أي كوت ديفوار في هذه الحالة، والمجتمع الدولي. وينبغي لهذين الشريكين بذل نفس المستوى من الجهد الحثيث الذي كرسه الأمين العام في مفهومه الخاص بالأمن الجماعي الشامل. كما ينبغي للعلاقة بين

بيار شوري في نيويورك، وأن أعبر له عن تقديرنا للطريقة التي يضطلع بها بمهمته في كوت ديفوار، واهبا لها قلبه وروحه. إننا نشيد بالحياد الذي يتحلى به ونتمنى له النجاح الكامل في كوت ديفوار. وأود أيضا أن أشكر السفير سيمون أديكاني، نائب الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية، الذي يقوم رئيسه، السيد أولوسيغون أوباسانجو، بمهام الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. وإن وجوده بالنسبة لوفدي يمثل واحدة من العلامات المطمئنة للدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في عملية استعادة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار.

إن إجراء تحليل مقارن وموضوعي لمختلف الاتفاقات المتعلقة بالأزمة الإيفوارية الموقعة من جانب ما يسمى بأطراف الصراع الإيفواري، ينبغي أن يقنع المجتمع الدولي بأسره أن الرئيس ثابو مبيكي قد تمكن من تحقيق نتيجة لصالح السلام والأمن الدوليين، وأن أنجاز ذلك كان من قبيل المستحيل قبل وقت ليس بطويل. فاتفق بريتوريا الذي استمد قوة من ثقة الموقعين بوسيط يملك حساسية إزاء الحقائق الثقافية والاجتماعية النفسية في كوت ديفوار، لا يمكن تأويله لصالح طرف دون الأطراف الأخرى. وبالتالي، فإن الاتفاق لا يقدم مبررا للتقاعس أو وضع العقبات في سبيل السلم الوطني والمصالحة. والتطورات الأخيرة على الأرض تقودنا إلى الاعتقاد أن اتفاق بريتوريا يجري تنفيذه من جانب جميع موقعيه. وبالتالي، فإن السلام والمصالحة سيتم تحقيقهما في كوت ديفوار من خلال تصميم جميع الإيفواريين والدعم المتجدد من جانب الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، وخاصة من جانب بلدان المنطقة دون الإقليمية.

لقد ذكر السيد عزيز باهد من فوره أمام أعضاء المجلس، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأفريقي - الذي يتشرف مجلس السلام والأمن التابع له بالشاركة مع مجلس الأمن -

للاللفية والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ومن ذلك المنظور وعملا بالمادة ١٠ من اتفاق بريتوريا، تقدر كوت ديفوار تقديرا عظيما تلقي الخبرة الاستشارية والمساعدة من الأمم المتحدة في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، استنادا إلى أحكام الدستور. وأحيي هنا التعاون المثالي الذي يبديه مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سعيا إلى حل سلمي للأزمة الإفوارية.

ولا يسعني أن أختتم من دون ملاحظة الحاجة إلى تطبيق المعيار النموذجي على الهياكل القيادية للقوات غير المتحيزة المنخرطة في حفظ السلام في غرب أفريقيا وفي أفريقيا بصورة عامة. القيادة الموحدة لتلك القوات سترسخ نواها وتجعل أنشطتها مفهومة لدى الناس الذين تسعى تلك القوة إلى مساعدتهم في عمليات بناء السلام وتخلق الظروف التي تجعل الناس يثقون بأفراد تلك القوة وهيئ ظروف التعاون الوثيق مع السكان المحليين. ويحدوني الأمل أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار ذلك الواقع في الميدان في عملياته لحفظ السلام، وأن يراعي هذا المطلب من وفدي عندما يعكف على وضع مشاريع القرارات المستقبلية بشأن حالات الأزمة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي السيد بهاد الكلمة ليجيب على التعقيبات.

السيد بهاد (تكلم بالانكليزية): نود مرة أخرى أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر المجلس على دعمه المستمر لجهود أفريقيا لحل أزمة كوت ديفوار. وأود كذلك أن أعرب عن عميق شكري لرئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس أوباسانجو على تأييده المستمر للوساطة.

كذلك أود أن أعرب عن امتناني للبيانات الإيجابية والبناءة التي أدلى بها اليوم. ومن الواضح أنه من خلال

كوت ديفوار والمؤسسات المالية الدولية أن تتصف بالطبيعة ذاتها التي وصفها المتكلمون الذين سبقوني في أخذ الكلمة.

وفيما يتعلق بالنقطة الحساسة جدا المتعلقة بالمادة ٣٥ حول المؤهلات المطلوبة لتولي رئاسة الجمهورية، اتخذ الرئيس امبيكي، وسيط الاتحاد الأفريقي، قرارا استنادا إلى المادة ١٤ من اتفاق بريتوريا وبالتشاور مع رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة. وقد أبلغ الرئيس غباغبو بذلك القرار في رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ويعد الرئيس غباغبو نفسه لإلقاء خطاب على الأمة دعما للسلام، سيث عن طريق الراديو والتلفزيون في ٢٧ نيسان/أبريل، عقب اجتماعاته مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد.

الأحداث في كوت ديفوار في الأيام والأسابيع المقبلة ستشهد على الالتزام الذي لا تراجع فيه لشعبنا وحكومتنا بالعمل في سبيل السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. لكن كوت ديفوار ومنطقة غرب أفريقيا تحتاجان اليوم إلى الدعم المتواصل الخلاق من المجتمع الدولي، بما فيه المانحون، والمؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة وأعضاء هذا المجلس، الذين يضطلعون بدور رائد، والذين يتحملون المسؤولية، شاءوا أم أبوا، بصفتهم قوة دفع عالمية مشجعة وحفازة للتفاعل المتكامل بين العناصر العالمية. إن مساعدتهم والدعم السياسي المتواصل من الدول الكبرى أمران جوهريان إذا أريد لنا، نحن في المنطقة دون الإقليمية وفي كل أمة من أممها، أن ننجح في الانتقال السياسي والتكيف مع عولمة الاقتصاد والتجارة والمعلومات الذي تتطلبه اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

هذا التعاون الجماعي، إذا منحتة الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي لأفريقيا بأسرها، سيعيد إليها السلام والظروف التي يمكن في ظلها تحقيق الأهداف الإنمائية

إجراء الانتخابات في كوت ديفوار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

إننا نغادر نيويورك متشجيعين بما ذكره المجلس عن دعمه لعملية السلام في كوت ديفوار وسوف يبقى المجلس قيد نظره الجهود الأفريقية التي تبذل من أجل إيجاد حل. ونتطلع قدما إلى كوت ديفوار يسودها السلم والاستقرار، وكما قلت آنفا إنه من مصلحة أفريقيا بأسرها ومما سيكون له أثر إيجابي كبير على جهودنا كأفارقة، التوصل إلى حلول أفريقية للصراعات في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره. رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

الجهود الجماعية قد أحرز تقدم في كوت ديفوار ولكن كما قيل لا يزال أمامنا العديد من التحديات. لذلك فإن أفريقيا تتطلع قدما إلى العمل مع مجلس الأمن وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل الخاص للأمين العام، السيد سكوري، لضمان التوصل إلى حل دائم. وهذا أمر مهم لأننا كما نعلم جميعا فإن كوت ديفوار تتبوأ مكانة استراتيجية وأن أي تطورات إيجابية سيكون لها أثر إيجابي على المنطقة برمتها.

واعتقد أيضا أننا إذا نجحنا في إحلال السلم والاستقرار في كوت ديفوار سيكون لذلك أثر إيجابي على بلدان أخرى ناشئة من صراع وتسعى إلى العمل نحو تهيئة الظروف المؤاتية من أجل انتخاباتها. وأشير هنا، في جملة أمور، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والسودان. وإنني واثق من أن المجلس كونه يعي المسؤوليات الملقة على عاتقه، سوف يتخذ القرارات اللازمة لضمان